جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي

أ.د. حسن أبشر الطيب

٢٠٠٦

أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي

أ. د. حسن أبشر الطيب

١. أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي

١ .١ الفساد: ظاهرة مخترقة لكل الحضارات

إن الفساد كظاهرة اقتصادية واجتماعية موجود منذ قرون ممعنة في القدم، غير أنه قد زاد مع التوسع المتزايد في تدخلات الدولة في كافة أوجه الحياة العصرية. وأصبحت للفساد العديد من الأشكال والألوان لاسيما في البيروقراطيات المركزية التي تمثل الإدارة الرئيسية للدولة في تنظيم وتوزيع الموارد والخدمات. إن السلطات التقديرية التي يحظى بها البيروقراطيون، وسوء استعمالها من فئات منهم هي النافذة التي يدخل منها الفساد على مختلف أوجه الحياة اليومية في معظم الدول على تعدد مستويات تقدمها ونموها.

ما عاد هناك ما يمكن تسميته بالمجتمع الفاضل الذي يخلو تماماً من كل أشكال وألوان الفساد. فالاختلاف بين الدول لا يعدو أن يكون اختلافاً نسبياً في كم وعمق وممارسات ظاهرة الفساد المقوضة لكل القيم المجتمعية الحضارية الثقافية الفاضلة.

أما إذا تأملنا ظاهرة الفساد في المجتمع العربي بشكل خاص، فسنجد أن الدكتور محمود عبد الفضيل يثير انتباهنا بقوله: (إن القضية التي تشغل بال المجتمع العربي هذه الأيام، ليست بالتحديد وجود قدر من الفساد في معاملاتنا اليومية، بل حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، مما يهدد مسيرة التنمية ومستقبل مجتمعنا العربي المعاصر في الصميم. ولعل ما أفصحت عنه بعض وقائع قضايا الفساد المالي والإداري خلال السنوات الأخيرة في العديد من الأقطار

العربية يدل على مدى تغلغل قيم الفساد وممارساته في كافة مناحي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية)[1].

إن النظرة المتأملة في تنامي ظاهرة الفساد قطريا تبرز حقائق أساسية. من أهمها حقيقة أن الطابع المميز للدولة في مراحل نشأتها الأولى قد كان مبنياً على وظائف محدودة نسبياً، من أبرزها: كفالة الأمن الداخلي، والدفاع، وصون نظام معين للعلاقة بين طبقات المجتمع، وحماية المصالح المشتركة. وظل هذا المنظور المحدود لوظائف الدولة يتطور تدريجياً من حقبة لأخرى، تماثلاً مع تطور المجتمعات وما يتصل به من احتياجات ورغبات، الأمر الذي قاد عالمنا المعاصر إلى تدخل الدولة في العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت سلفاً متروكة للمبادرات والجهود غير الحكومية.

لقد تعاظم دور الدولة في مجتمعنا المعاصر بالقدر الذي جعلها في العديد من النظم، لاسيما في البلاد النامية، السلطة المهيمنة، والمنسقة لكافة الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي قاد بعض المفكرين إلى القول أن هذا العصر هو عصر تدخل الدولة، نسبة لتدخلها المتزايد والمتنامي في كافة شؤون المجتمع.

إن الدولة العصرية تنهض بوظائفها المتعددة والمتنوعة من خلال الإدارة الحكومية المتمثلة في مؤسساتها السياسية والتشريعية والقضائية والتنفيذية. ومن هنا تبرز الحقيقة الجوهرية، وهي أن السمة اللازمة والمميزة للدولة الحديثة هي أنها دولة مؤسسات بالقدر الذي أصبح فيه بناء الدولة وتأصيل

(١) د. محمود عبد الفضيل: مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤، ص (٣٤).

سبل النموّ والتجديد الحضاري فيها يعتمد إعتماداً أساسياً على كفاءة، وشفافية، ونزاهة، وعدالة، وفعالية مؤسساتها.

وعلماً بهذا الدور الأساسي المتميز للحكومة، وما ينتظمها من مؤسسات كأداة حركية للدولة العصرية في بلورة إرادتها المجتمعية، وتنفيذ سياساتها العامة في مختلف شؤون المجتمع، فإن قدرات وإمكانات الدولة الآنية والمستقبلية رهينة بتأصيل حالة كفاءة وشفافية ونزاهة وفعالية دائمة ومنتظمة في كل مؤسساتها على تعددها وتنوعها. وما ذلك بالهدف اليسير التحقيق، لاسيما إذا تأملنا في تأثير عناصر متعددة تتجاذب سلباً وإيجاباً هذه الحالة المأمولة في كفاءة وفعالية وشفافية الأجهزة الحكومية.

ونسبة لتنامي دور المؤسسات في مختلف أوجه الحياة العصرية فقد تضخمت البيروقراطية من جانب، وتضاءلت كفاءة وفعالية نظم المساءلة والمحاسبة من جانب آخر. وتعددت معوقات التنمية في معظم دول العالم الثالث. وبرزت إلى موقع الصدارة قضية الفساد كمعوق أساسي لمشروعات التنمية. تشير إلى هذه الظاهرة السلبية الدكتورة هدى متكيس بقولها: [برغم تعدد معوقات التنمية في دول العالم الثالث، إلا أن قضية الفساد الإداري والسياسي تشغل موقعاً من مواقع الصدارة بما يحتم ضرورة مواجهتها للحد من آثارها السلبية المحتملة على المسار التنموي، وهو ما يستوجب بطبيعة الحال ضرورة التعرف على أسباب تفشي هذه الظاهرة في كثير من دول العالم الثالث، والنظر في مختلف إستراتيجيات المكافحة، إلى جانب تقصي سبل العلاج ودور كل من الشفافية والمساءلة في هذا الشأن. ونتيجة خطورة ظاهرة الفساد تعددت الدراسات التي تناولتها بالفحص والتحليل، وتوصل معظمها إلى نتيجة هامة مؤداها أن استفحال الفساد يرجع في أحد جوانبه إلى إحتكار القوة من قبل المسئولين إضافة

إلى تدني مستوى الشفافية وتراجع نطاق المساءلة. وعلى هذا النحو تتمثل معادلة الفساد على النحو التالي :

الفساد = إحتكار القوة + الإفتقار إلى الشفافية ـــ المساءلة [1].

وتظل الحقيقة قائمة إن الحكم الراشد والأداء الفعال للأجهزة الحكومية لا يتأتى إلا بتحقيق المشاركة المجتمعية، وتأكيد الشفافية والمساءلة من خلال القانون، ومتابعة تنفيذها تطبيقياً وفعلياً بحيث لا تكون ظاهرة رسمية شكلية لا تعبر عن الواقع الفعلي. ووفقاً لهذا المنظور المتكامل فإن الحكم الراشد Good Governance يعني بالدرجة الأولى بالآليات والعلاقات والمؤسسات الفعالة التي تمكن كل المواطنين من تحقيق مصالحهم المشروعة وممارسة حقوقهم وواجباتهم. إن مؤسسات الحكم الراشد المتمثلة في : الحكومة والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، لابد لها أن تكون متفاعلة متمازجة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لا يتأتى إلا بتأصيلها للظروف السياسية والتشريعية والاجتماعية الملائمة لعدالة توزيع الموارد.

إن تحقيق الحكم الراشد يستوجب بالضرورة تحقيق التوازن بين واجبات الحكومة، وفعاليات المجتمع وتمكينها من أداء أدوارها دون قيود تحد من طاقاتها وإمكاناتها وفعالياتها.

جوهر القضية إن مصطلح الحكم الراشد يعني التفاعل الحقيقي والحي والمتجدد بين الكيانات المجتمعية داخل الدولة، ويرتبط بمفاهيم ثلاثة رئيسية وهي :

---

(١) د. هدى متكيس : الشروط السياسية للتنمية، في كتاب الفساد والتنمية، قضايا التنمية (١٤)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة ١٩٩٩، ص(٢٨).

أولاً، الشرعية، وتشير إلى حق الدولة بإلزام جميع الأطراف بالتقيد بالقواعد العامة المشتركة والمثبتة في الدستور والقوانين.

ثانياً، المساءلة، تعني الكفاءة والفعالية والنفوذ في محاسبة الجميع دون استثناء لوضع الأمور في وضعها المطلوب.

ثالثاً، الشفافية، بما يعين على توافر القنوات والآليات والنظم التي تؤمن الفهم المشترك والتنفيذ في الإطار الموحد.

ومن بين أوجه التعريف الكثيرة لمصطلح الفساد يبرز نمط محدد من أنماط السلوك يمكن وصفه بأنه النمط السلوكي الفاسد أو السلوك فاسد الطبع، وهي الممارسات التي لا يمكن التغاضي عنها بالرغم من إختلاف المواقف والإتجاهات والمعايير السائدة في المجتمعات المختلفة، وتتمثل في المحسوبية والمحاباة والرشوة والإبتزاز والسرقة وانتهاك الإجراءآت المتبعة لتحقيق مصالح شخصية، والتغاضي عن أنشطة غير قانونية، واستخدام الموارد العامة لتحقيق مكاسب شخصية، وغيرها من الأعمال التي تتعلق بسوء إستخدام السلطات والاختصاصات والإمكانات.

وتظل الإدارة غير الأخلاقية هي النقيض للإدارة المسؤولة القائمة على المساءلة. وعندما يتم التغاضي والتنازل عن فكرة المسؤولية العامة والثقة، وترجح كفة إستغلال المنصب الوظيفي بهدف تحقيق مكاسب خاصة تتهيأ الظروف المناسبة لظهور الفساد المؤسسي المنظم. فتأمل !

وإنه لمن المحزن حقاً أن يصبح الفساد في عدد من البلاد العربية ظاهرة مؤسسية. إن القضية لم تعد تتمثل في سوء الاستخدام الفردي للعمل الوظيفي، بل في ممارسة الفساد المؤسسي الذي يشكل تدميراً للمصلحة العامة. في مثل هذه الحالات قد أصبحت ممارسات الفساد ـ كما قدم

الدكتور سالم زرنوقه عبر تحليله لعدة قضايا ـ ليست ممارسات فردية معزولة، وإنما ممارسات تتم من خلال أطر شبكية هي أقرب إلى تكوين «مافيات منظمة». وبالتالي فقد اكتسبت تلك الممارسات الفاسدة نظاماً مؤسسياً يتشكل في إطار تلك المنظومات الشبكية .

يضاف إلى ذلك إن الفساد عادة تصاحبه ديناميات تغذية وتدعمه بالقدر الذي يشكل ما يمكن أن نطلق عليه ثقافة الفساد Culture of Corruption . وبالتالي فإننا نجد سلسلة متصلة الحلقات يغذي بعضها بعضاً ويكمل بعضها البعض الآخر، وبما يشمل النظام الاجتماعي الثقافي، والنظام الاقتصادي، والنظام الإداري، والنظام السياسي .

إن تأثير ديناميات الفساد سلبياً على قيم وممارسات النظام الاقتصادي، والنظام الاجتماعي الثقافي، وبطبيعة الحال يكون كل ذلك انعكاساً سلبياً على النظام السياسي والإداري. ومن تداعيات كل هذه المؤثرات السلبية أن يصبح الفساد ظاهرة مقبولة لدى عدد ليس بالقليل، ويلبسوا أفعالها بعض المعاني التي لا تتسق مع قبحها وتأثيرها السلبي على المجتمع بصفة عامة وعلى مقومات الحكم الراشد بصفة خاصة. في إطار هذا المناخ الفاسد تلبس الرشوة مثلاً لبوس ومعاني الإكرامية والهدية والحافز. وينظر إلى المرتشي بأنه الشخص المتفهم والمرن والمساير للعصر. فتأمل !

وتجدر الإشارة إلى أن الفساد يعيد تشكيل أوجهه وتأثيراته من حين لآخر استجابة للمتغيرات في العوامل الإجتماعية والإقتصادية والإدارية والسياسية. وبذات القدر الذي تؤثر فيه هذه المتغيرات على تشكيل صورة الفساد فإنه يؤثر فيها أيضاً بدرجة من الدرجات، الوضع الذي تنتج منه في بعض الحالات تعديلات ذات أثر كبير في منظومة القيم والاتجاهات المجتمعية.

جوهر القضية إننا إذا تأملنا في ظاهرة الفساد في العالم العربي فإننا نجد شواهد عديدة ومتلاحقة تجسد أزمة في الشفافية والنزاهة ومنها على سبيل المثال : تزايد حالات الفساد المالي التي يتم الكشف عنها من حين لآخر في البنوك وقطاع الشركات، وتزايد حالات وحجم غسل الأموال داخل حدود الدولة وخارجها، والغش في مواصفات الجودة للعديد من السلع المطروحة في الأسواق، وما تتناقله الصحف والدوريات، العربية والأجنبية، من شبهات الفساد في خصخصة بعض المشروعات العامة ذات الإنتاجية والربحية العالية، وغيرها. يضاف إلى ذلك أن مؤشرات الفساد الاقتصادي والإجتماعي المدرك في دول الوطن العربي، تعتبر الأعلى في العالم وفقاً لتقارير منظمة الشفافية العالمية Transparency International، كما تعتبر من جانب آخر معدلات النموّ فيها من أدنى معدلات النموّ في الدول النامية.

١ .٢ تعولم الفساد

ماعاد بالإمكان إستمرارية تبني تعريف البنك الدولي لماهية الفساد، الذي يعرفه بأنه : (استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصيته)[1] فقد تجاوز الفساد، نتيجة للآثار السلبية المتعددة والمتنوعة للعولمة، هذا المفهوم المحدود. وأصبحت أشكاله ومراميه وآثاره على الصعيد العالمي ذات أبعاد سلبية عميقة على كافة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لقد كان وسيظل للعولمة وآلياتها المتعددة

(1)W . Pattii Amaah & others, Combating Corruption, (Washington D.C. World Bank, 1999) P) . 2 .

أثرها السلبي المباشر على تصاعد ظاهرة الفساد بمختلف أشكالها على المستويات القطرية والإقليمية والدولية. يثبت ذلك الدكتور داود خير الله بقوله: (لعل نموّ الفساد وانتشاره على صعيد عالمي من أهم الآثار السلبية للعولمة. فالاكتشافات العلمية والتسهيلات التجارية بين الدول، والتي ترافقت مع الحد من الضوابط القانونية والإجرائية قد ساعدت على إطلاق مخيلة الشبكات الإجرامية على صعيد دولي، وسهلت لها إمكانية تحقيق الثراء عن طريق أعمال غير مشروعة. فقد اخترقت ظاهرة الفساد التي كانت سائدة في دولة أو دول معينة الحدود الدولية مستفيدة من الفرص الملائمة التي تجعل احتمالات الإحتفاظ بثمار العمل الجرمي تفوق احتمالات العقاب الرادع عليه)[1].

إن عالم اليوم أصبح كقرية كونية، تعيش نتيجة لثورة الاتصالات والمعلومات في تبادل وتكامل حيّ ليس على مدار اليوم أو الساعة بل على مدار الثانية. وما عاد بإمكان دولة أن تعيش كجزيرة منعزلة بمعزل عن تأثير التحولات والتغييرات العالمية. لقد تعولم كل جانب من جوانب الحياة، وأصبح الترابط والتأثير الاقتصادي ملحوظاً بدرجة أكبر وأوضح مما كان عليه في عقود ماضية. ويتضح ذلك كما يشير باتريك جلين وآخرون، في مقالتهم الموسومة تعولم الفساد في ثلاثة متغيرات متصلة ببعضها اتصالاً عضوياً ولها أكبر الأثر في تنامي ظاهرة الفساد وهي: (أولاً، يزيد توسيع التكامل الاقتصادي العالمي وتعميقه من إحتمال شيوع آثار الفساد في الاقتصاد العالمي بأكمله، وتردد أصدائها خلاله . . . وتحد امكانيات النفاذ

---

(١) د. داود خير الله: الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤، ص (٦٦).

المتزايدة من الحدود الوطنية من مجال تطبيق الولاية القضائية الوطنية، وتجعل عزل الاقتصادات أو السياسات الوطنية عما حولها، أي فصل المحلي عما هو دولي، مستحيلاً. وثانياً، يعمل بزوغ نظام مالي دولي متشابك الكترونيا على زيادة فرص الفساد بشكل ملحوظ، وعلى صعوبة السيطرة عليه، وعلى الأضرار التي يحتمل أن يلحقها. وثالثاً، حدثت زيادة لافتة للنظر في عدد التحالفات التعاونية الاستراتيجية، داخل البلدان وعبر الحدود على حد سواء. وفي كثير من القطاعات الاستراتيجية، يمثل الاقتصاد العالمي الناشئ شبكة عالمية معقدة من الاتفاقات المعقودة فيما بين الشركات. ويزيد الطابع الارتباطي لهذه التحالفات من صعوبة ممارسة كل المديرين وصناع السياسات العامة للسيطرة إلى حد كبير . . . ويؤثر التعولم على كل المشكلة وحلها: فالحقائق العالمية الجديدة تيسر الفساد، علاوة على العمل على فضحه وكبحه بطرق أخري)[1].

وتعضيداً لهذا الرأي الذي يوضح أثر التكامل الاقتصادي على احتمالات استشراء الفساد يقدم باتريك جلين مثالاً واقعياً عن دور بعض الشركات المتعددة في تنامي ظاهرة الرشاوي: (فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية ـ التي جرمت هذا الأسلوب من زهاء (٢٠) سنة مضت ـ تعرض الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان الصناعية الرشاوي بشكل معتاد على المسؤولين في الدول النامية كوسيلة للفوز بصفقات الأعمال. ولا يسمح الكثير من الدول المتقدمة بتلك الرشاوي من الناحية القانونية فحسب،

---

(١) باتريك جلين وآخرون: تعولم الفساد، في كتاب الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير كيمبرلي آن اليوت، ترجمة محمد جمال إمام، القاهرة، مركز الإهرام للترجمة والنشر، عام ٢٠٠٠م، ص (٢٦).

وإنما يسمح للشركات أيضاً بخصمها باعتبارها نفقات مشروعة لتصريف الاعمال. ولا يعتبر ذلك مثالاً للفساد واسع الانتشار وشنيعاً فقط، وإنما يعتبر أيضاً ممارسة تشجع بها البلدان الصناعية، فعلياً، على الفساد في العالم النامي وتساهم فيه)[٧].

إن تعولم الفساد قد وسع دائرة انتشاره وآثاره السلبية في معظم الدول، في القطاع العام وفي القطاع الخاص الذي ظل يزداد نفوذاً وأثراً في السياسات العامة المالية والاقتصادية نتيجة لسياسات الانفتاح الاقتصادي التي تنتهجها حالياً معظم الدول العربية. ونتيجة للتنامي المطرد لممارسات الفساد، فقد ظل مردود التشريعات العربية الهادفة لتحجيمه ذات مردود عملي محدود وغير مواكب لموجة العولمة المتصاعدة. ويبدو جلياً أن العقبة الأولى التي تحول دون فعالية التشريعات العربية الحالية في مكافحة الفساد متمثلة، كما يثبت د. عادل عبد اللطيف في: (إن آليات ضبط الفساد ليس لها كيان مادي موحد، فهي عبارة عن مجموعة من القوانين والقرارات والأنظمة المبعثرة بشكل أساسي بين القانون الإداري، والقانون المصرفي، والقانون المالي والضريبي، والقانون الجزائي، بالإضافة إلى السياسات التي تدعمها، والمؤسسات المتعددة التي ترعى تطبيقها وتفسيرها. وبالتالي فإن النظر في مدى فعالية هذه المنظومة المعقدة، وفي قدرتها على الإستجابة لمتطلبات الاقتصاد العالمي الجديد، يحتم علينا البحث في مدى تواجد نصوص مكافحة الفساد في التشريعات العربية أولاً، ومن ثم الانطلاق إلى البحث في جدية تطبيقها وقدرتها، في ظل إطاريها الإجرائي والمؤسسي الحاليين، على مكافحة الفساد، ولاسيما بوجهه الجديد المتعولم)[٢].

---

(١) باتريك جلين وآخرون: نفس المرجع السابق، ص (٣٢).
(٢) د. عادل عبد اللطيف: الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤، ص (١٠٠).

واستشعاراً لظاهرة تعولم الفساد وتأثيراتها السلبية على كافة ميادين الحياة المادية وغير المادية، وعلى المستويات القطرية والإقليمية والدولية، فقد عنيت ثلاث منظمات دولية، وأبدت إصراراً بيناً على مكافحته. تلك المنظمات الثلاث هي:

١ ـ منظمة الأمم المتحدة.

٢ ـ منظمة الشفافية الدولية Transparency International

٣ ـ البنك الدولي.

١ .٢ .١ منظمة الأمم المتحدة

عنيت منظمة الامم المتحدة وأبدت اهتماماً متزايداً ومتصلاً بقضية محاربة الفساد. ويتضح ذلك من قراراتها الصادرة من الجمعية العامة أو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويعود اهتمامها وحرصها لقناعتها بعدة جوانب كما جاء في قرار الجمعية العامة رقم ٥١ / ٩٩ لعام ١٩٩٧ :

١ ـ إن الفساد يهدد استقرار وأمن المجتمعات، ويحد من قيم الديمقراطية، ويستنزف معدلات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٢ ـ يرتبط الفساد بالعديد من أشكال الجريمة، وعلى وجه الخصوص الجريمة المنظمة، والجريمة الاقتصادية وما تشمل من غسل للأموال.

٣ ـ أصبح الفساد ظاهرة عابرة للحدود القومية مما جعل تأثيراتها السلبية على كافة المجتمعات، ولهذا يصبح التعاون الدولي للسيطرة عليه ومكافحته أمراً مهماً.

٤ ـ أهمية تطوير المعايير الهادفة لتقديم المساعدات الفنية بغية ترقية مستوى نظم الإدارة العامة، وتعزيز قيم الشفافية والمساءلة فيها[1].

١ .٢ .٢ منظمة الشفافية الدولية

لقد قامت مجموعة من المسؤولين التنفيذيين السابقين في البنك الدولي بإنشاء منظمة «الشفافية الدولية» في عام ١٩٩٣ بهدف مكافحة كل أشكال وألوان الفساد، والترويج لغرس وتنمية درجة عالية من الشفافية في المعاملات على كل الأصعدة وبخاصة المعاملات المالية. وظلت هذه المنظمة غير الحكومية منذ نشأتها مكرسة جهودها لزيادة قدرات الحكومات لكبح جماح الفساد. وقد عبرت في كل تقاريرها السنوية عن أن إهتمامها بظاهرة الفساد، يعود إلى أسباب متعددة من أهمها:

١ ـ البعد الإنساني، علماً بأن الفساد ينتهك حقوق الإنسان، ويهدد جهود وعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢ ـ الأبعاد الأخلاقية، فالفساد يقوض قيم المجتمع ويعوق تكامله وتفاعله على نسق أخلاقي متكامل.

٣ـ أسباب عملية تتجسد في حقيقة أن الفساد يعوق عمليات وفعاليات السوق في إطار الواقع العملي، وبالتالي يحول دون أن يحصل المستحقون ما ينبغي أن يحصلوا عليه من منافع وحقوق.

ولقناعتها الكاملة بهذه الأسباب فقد ظلت منظمة الشفافية الدولية داعية لمواجهة الفساد بابتكار واستخدام كل السياسات والنظم والتدابير، مع العناية بشكل خاص بالمقاومة من خلال:

---

(1) Resolution 51/99 Action against Corruption, Resolution adopted by the General Assembly, 1997.

أ ـ إنشاء التحالفات بمشاركة كل الأطراف المتمثلة في الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وعملها معاً من خلال أفرع قومية National Chapters بهدف بناء النظم والتدابير التي تقاوم الفساد.

ب ـ السعي الجاد والمستمر لزيادة الوعي القومي والعالمي عن طريق المعلومة التي تبرز التاثير السلبي للفساد على كافة القطاعات.

لقد وجدت منظمة الشفافية العالمية قبولاً ودعماً واستطاعت أن تكون عشرات الفروع في العالم. وظل تقريرها الذي يصدر سنوياً منذ عام ١٩٩٥م موضع الإهتمام والدراسة من قبل الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بمشروعات التنمية على تعددها وتنوعها.

والمتأمل في التقرير السنوي الأخير لمنظمة الشفافية العالمية الذي يتناول حالة الفساد في ١٣٣ دولة، ويُعنى في كل دولة برصد وتحليل (١٧) مؤشراً اقتصادياً واجتماعياً بغية التعرف على نسبة اصطلح على تعريفها بمؤشر الفساد المدرك (CP1) وهي تتدرج من درجة الصفر إلى عشرة. ووفقاً لهذه المؤشرات فإن الدولة الخالية من الفساد كلياً تنال عشر نقاط بينما تنال الدول التي يستشري فيها الفساد بصورة مطلقة صفراً.

والدارس للتقرير السنوي الأخير لمنظمة الشفافية العالمية الذي يشتمل على رصد وتحليل مؤشرات الفساد في (١٣٣) دولة يصاب بالحسرة للموقف المتدني للدول العربية حيث استشرى الفساد في العديد من القطاعات بدرجة كبيرة.

ومن جانب آخر فإن منظمة الشفافية العالمية تسعى لإبرام اتفاقيات متعددة الأطراف لمكافحة الفساد، وتعمل على متابعة تنفيذها، وتنشر نتائج المتابعة في الصحف والدوريات وعلى صفحات الإنترنت.

١ .٢ .٣ البنك الدولي

لقد أكد البنك الدولي في العديد من اتفاقياته وتقاريره ودراساته أن الفساد عائق أساسي أمام كفاءة وفعالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو من جانب يقوض الاستثمارات المحلية، ويحد من الاستثمار الأجنبي، ويؤدي إلى تضخم الإتفاق الحكومي، وينأى عن الأسبقيات الهامة في البنيات الأساسية والخدمات الضرورية كالتعليم والصحة إلى مشروعات أقل نفعاً وأكثر تكلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ولهذا نجد أن كل استراتيجيات البنك الدولي مبنية على اجتثاث أسباب الفساد في كل أشكالها، واستهداف بناء مجتمعات مفتوحة، أكثر شفافية، وتحالفات أعظم فعالية في تعظيم عائدات مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتجسد استراتيجيات البنك الدولي في مواجهة الفساد والحد من آثاره السلبية على التنمية بشكل أساسي في العناصر التالية:

١ ـ الحرص على تجنب كل أسباب الفساد في كل المشروعات التي يمولها البنك. وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي: (قد قام بتعديل الإجراءآت التي يتبعها بشأن المناقصات العامة، واستدراج العروض، وذلك بغية التمكن من الاستجابة السريعة لمقتضيات كشف الفساد وقمعه، بالنسبة إلى المشاريع التي يشترك البنك الدولي في تمويلها. فالبنك الدولي يتمتع بحق إلغاء القرض أو جزء منه، وبحق رفض الاقتراح المتعلق بتعيين من ترسي عليه المناقصة. وكذلك يتمتع البنك الدولي بحق التحقيق في الشكاوي والمخالفات التي يُبلغ البنك بها بالنسبة إلى كل متعهد أو شريك

يتهم بمخالفة القواعد التي يفرض البنك الدولي الالتزام بها بالنسبة إلى تنفيذ كافة المشاريع التي يشارك البنك في تمويلها)[1].

٢ ـ دعم جهود الدول التي تطلب عون البنك في الحد من الفساد.

٣ ـ دعم كل الجهود الدولية لتقويض الفساد في كافة صوره وأشكاله.

٤ ـ حفز الدول على النهوض بإصلاح المؤسسات الحكومية والنأي بها عن كل أسباب ومظاهر الفساد.

٥ ـ تعاون البنك مع بنوك التنمية متعددة الأطراف، ومع الدول المانحة، والقيام معها بأنشطة تعاونية مشتركة للحد من نوافذ الفساد.

٦ ـ تنمية وتطوير مجالات القضاء أو على أقل تقدير الحد من مجالات الفساد، ومن بينيها : منظمة التجارة العالمية، وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، وبرنامج السيطرة على المخدرات التابع أيضاً للأمم المتحدة.

٧ ـ التواصل والتفاعل مع المنظمات غير الحكومية، كمنظمة الشفافية العالمية، الهادفة للسيطرة والحد من كل أوجه الفساد.

٨ ـ السعي المتصل لزيادة الوعي العالمي بالآثار السلبية للفساد عن طريق استخدام المؤتمرات ومختلف أجهزة الإعلام، والتعريف بالجهود الفعالة التي اتخذتها بعض الدول لمواجهته.

إن المتأمل في رؤى هذه المنظمات الثلاث وأهدافها العملية في تقويض بيئة الفساد ومكافحته في كل أشكاله، يدرك مدى تأثير العولمة في تنامي وتعدد وتنوع أوجه الفساد وتأثيراته السلبية على كافة جوانب الحياة العصرية المادية وغير المادية. كما يدرك من جانب آخر مدى الاهتمام الدولي بتفاقم

---

(١) د. داود خير الله : نفس المرجع السابق، ص (٩٠).

هذه الظاهرة السلبية، وأهمية التحالف وبناء الاستراتيجيات الهادفة لمواجهة وكبح جماح تعولم الفساد في كل المستويات القطرية والإقليمية والدولية.

ـ معالم لأوجه الفساد العالمية

ليس من اليسير رصد وتحديد كل أشكال وألوان الفساد على الصعيد الدولي، علماً بأن مخيلة المفسدين قادرة على ابتكار أساليب جديدة بغية اقتناص الفرص للكسب المادي غير المشروع. وتجدر الإشارة إلى أن معظم ممارسات الفساد على النطاق الدولي تدخل في إطار الجريمة المنظمة، باستثناء قطاع مشاريع الأشغال العامة والبناء التي تشترك في تمويلها وتنفيذها الشركات متعددة الجنسيات، والشركات الأجنبية بصفة عامة، وتدعمها الوكالات الدولية المتخصصة. لقد ظلت هذه المشاريع بالرغم من أنها أكثر القطاعات إثارة وجذباً للفساد، كما تشير تقارير منظمة الشفافية العالمية، خارج إطار ما اصطلح عليه على الصعيد العالمي بالجريمة المنظمة.

وغني عن القول أن الجريمة المنظمة على تعدد وتنوع أشكالها قد تنامت وتفاقمت وإزدادت آثارها المدمرة عمقاً على كافة الأصعدة القطرية والإقليمية والدولية في ظل انتشار العولمة. يثبت ذلك أدام بيلوكس بقوله: (لقد نمت الجريمة المنظمة وتفاقمت تحت مظلة التطور التقني وانتشار العولمة. فالعديد من الدراسات الميدانية تظهر العلاقة الوثيقة بين استشراء الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي والتقدم المتصل في وسائط الاتصالات الإلكترونية التي أتاحت وسهلت وسائل الإتصال بين المنظمات المنسقة والداعمة للجرائم الدولية. كما أعانت من جانب آخر منظمات الجريمة الدولية في سرعة نقل الأموال عبر الحدود بين الدول)[1].

(1) Adam Bouloukos & others: A Transnational Organized Crime in Europe and North America: Towards a Framework for Prevention in: Report on the Sixth United Nations Survey on Crime Trends and Criminal Justice Systems, (New York, Criminal Justice Press 2003) P. 176.

إن القارئ لمقالة الدكتور فتحي سرور الموسومة : العولمة والفساد والجريمة المنظمة، يخلص إلى أنه يؤيد ذات الرأي الذي أثبته أدام بيلوكس، ويضيف إلى ه أن هناك ضرورة لإقامة نظام قانوني دولي جديد قادر على التعامل مع العلاقات الاقتصادية العابرة للأوطان : (إن دراسة العولمة والجريمة المنظمة تغطي مجالاً للواقع الحي . إنها إسهام في تحديد التحديات الجديدة للأمن والاستقرار داخل المجتمعات الوطنية وفي المجتمع الدولي والتي صاحبت النظام الاقتصادي المالي والتجاري الدولي الجديد وكذلك التطورات التكنولوجية الحديثة . وإذا كان المجتمع الدولي قد عرف الجريمة المنظمة خلال العهود الثلاثة الماضية وكانت الأمم المتحدة قد كثفت جهودها منذ أكثر من عشرين عاماً نحو تحقيق التعاون الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة إلا أن مناخاً جديداً شجع على ارتكاب هذه الجريمة وهو العولمة التي اتصف بها النظام الاقتصادي الدولي الجديد، فهذا النظام يختلف في طبيعته عن النظام الاقتصادي الدولي الذي ألفناه منذ سنوات طويلة . وإذا كانت العلاقات الدولية مستمدة بين الدول إلا أنها بدأت تأخذ نظاماً جديداً يختلف عما ألفته من قبل، فلقد كانت الدول من قبل تتعامل مع غيرها من مواقع حدودها إلا ان تطور هذه العلاقات جعل هذه الحدود غير قائمة . فلم تعد تتعامل الدول مع بعضها من مواقع أوطانها بعد أن انكسرت الحواجز بين حدود هذه الأوطان، وأكثر من ذلك فقد أصبح العالم اليوم يمثل مجتمعا واحداً بالنسبة للمعرفة في ضوء انتقالها السريع بواسطة الأقمار الصناعية والإنترنت حتى أصبحنا اليوم نعيش في إطار حقيقة واحدة . لقد تعودنا في الماضي على التعامل مع نظم وطنية تحميها نظم قانونية داخلية ولكن الحال أصابه التبديل فلم تعد النظم القانونية الداخلية كافية لمعالجة بعض الموضوعات الوطنية بعد أن تشعبت العلاقات وأصبحت نسيجاً من حقيقة

عالمية واحدة. ونشعر اليوم بضرورة إقامة نظام قانوني دولي جديد قادر على التعامل مع العلاقات الاقتصادية العابرة للأوطان يكون إطاراً قانونياً يحكم مشروعيته الاقتصاد العالمي . . . إن الفساد قد أخذ أبعاداً تنذر بالخطر بسبب تحرير التجارة الخارجية والخروج بها إلى نطاق العولمة وإدخال التكنولوجيا الجديدة وإلى تنامي دور الشركات متعددة الجنسية) [1].

وبالرغم من أنه ليس من اليسير رصد وتحديد كافة أوجه الفساد على المستوى العالمي ذات العلاقة بالجريمة المنظمة عبر الحدود، علماً بأن هذه الأوجه في تنوع وتفاقم مستمر نتيجة لاستحداثات متجددة من قبل المفسدين، إلا أننا نستطيع أن نخلص باستقراء الوضع الدولي حالياً إلى أربعة أوجه تمثل المنظومة ذات الثقل الأكبر في الفساد العالمي المرتبط بالجريمة المنظمة وهي :

١ ـ التجارة غير المشروعة في السلاح .

٢ ـ تجارة المخدرات .

٣ ـ الاتجار بالإنسان .

٤ ـ تبييض المال .

أولاً: التجارة غير المشروعة في السلاح: تمثل الأسلحة الخفيفة الأداة الرئيسية للجريمة المنظمة في التجارة غير المشروعة في السلاح. ويقوم عادة تجار الأسلحة بدور رئيسي في تحريكها وعقد الصفقات بين المُصدرين والمستهلكين الذين عادة ما يمثلون إما دولاً منتجة للأسلحة يبيعونها لثوار أو جماعات مناوئة أو معارضة لحكومات محددة، أو

(١) د. فتحي سرور : العولمة والفساد والجريمة المنظمة ، الإهرام الإقتصادي، العدد (١٦٠٠)، ٩ سبتمبر ١٩٩٩ ، ص (١٦) .

يصدرونها لجماعات مسلحة تعمل كمافيات للجريمة المنظمة العابرة لحدود الدول والمعتمدة على تجارة المخدرات، أو استغلال الفقراء والاتجار بهم، أو القائمين على عمليات تبييض المال. وعادة ما يصاحب الاتجار غير المشروع في السلاح، في كل حالاته، الرشاوي لضمان تواطؤ المسئولين الرسميين الذين من المفترض أن يشكلوا حرساً وحاجزاً حائلاً دون اختراق هذه التجارة غير المشروعة لحدود الدول.

ولقد ظلت التجارة غير المشروعة في السلاح بمثابة الملتقى والمركز لنشاطات العديد من شبكات الجريمة المنظمة، بل إن بعضها قد قام في الأساس على إذكاء وتأجيج الفتن والنزاعات بين الأثنيات والطوائف والدول بهدف إنشاء أسواق جديدة للاتجار بالأسلحة الخفيفة. ولقد كان من نتائج إضرام نار تجارة الأسلحة أن استعصى في كثير من الحالات إيجاد الحلول الناجعة للنزاعات داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المتجاورة.

وبالرغم من هذه الآثار المدمرة للتجارة غير المشروعة في السلاح فإن التدابير التي اتخذت للحد منها على مستوى الدول أو على الأصعدة الإقليمية والدولية مازالت محدودة. يؤمن على هذا الرأي الدكتور داود خير الله بقوله: (على الصعيد الدولي لم تلق آفة الفساد حتى الآن الاهتمام المركز الذي تستحق، فالحكومات تلجأ إلى الاتفاقيات الدولية بصورة عامة في معالجتها لبعض جوانب الإتجار بالسلاح. وعلى الرغم من وجود اتفاقيات دولية تحظر إنتشار السلاح النووي والبيولوجي والكيميائي، وكذلك الألغام الأرضية، فإنه لا يوجد ميثاق شامل ينظم الاتجار بالسلاح الخفيف باستثناء ملحق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الجريمة المنظمة الذي يتناول الحظر على تصنيع السلاح الناري والاتجار به)[1].

(١) د. داود خير الله: نفس المرجع السابق، ص (٨١).

لاجدال أن ملحق اتفاقية الأمم المتحدة الذي يتناول الحظر على تصنيع السلاح الناري والاتجار غير المشروع به يمثل مساهمة رائدة ومفيدة ضد جريمة الاتجار بالسلاح، غير أنه يحتاج إلى قدر كبير من التدابير لتفعيله ووضعه موضع التنفيذ العملي، وماذلك بالأمر اليسير. يضاف إلى ذلك أهمية ابتداع مزيد من الاتفاقيات والنظم والإجراءآت الإقليمية والدولية التي تدعمه وتقوض وتحد من آفة التجارة غير المشروعة في الأسلحة.

ثانياً: تجارة المخدرات: لقد أصبح ما يعرف أحياناً باقتصاد المخدرات في تنامي مطرد نتيجة عمليات إنتاج وتسويق المخدرات التي تنتظم في إطارها بعض الدول، وبعض المؤسسات، وعصابات إجرامية منظمة، ينال كل منها نسبة من الثراء غير المشروع تؤثر تأثيراً عميقاً ومهدراً لإمكانات النمو الاقتصادي والاجتماعي. يضاف إلى ذلك ما يرتبط بهذه التجارة غير المشروعة من نشاطات إجرامية لإفساد البعض من: أجهزة الأمن، وأجهزة الشرطة، وضباط الجمارك، وحرس الحدود، وغيرهم من المسئولين. بل إن جرأة تجار المخدرات وطموحاتهم مكنتهم في بعض الاحيان، كما هو الحال في بعض دول امريكا الجنوبية، من تبوء مراكز رسمية في بعض الحكومات استخدموها استخداماً بشعاً في إضفاء درجة من التجميل الاجتماعي لزيادة نفوذهم واتساع تجارتهم الفاسدة.

إن العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية والمعاهدات الثنائية، تشير إلى الإهتمام المتزايد على الصعيد العالمي بالتصدي لآفة الاتجار بالمخدرات والحد من آثارها التدميرية على كافة المحاور السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن أهم هذه الاتفاقيات الدولية ثلاث

حظيت بالمصادقة والتوقيع من عدد كبير من الدول، وهي : «الاتفاقية الرئيسية للمخدرات للعام ١٩٦١ م»، و « اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١م» و « اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام١٩٨٨م» .

ويظل ميدان تجارة المخدرات محتاجاً إلى مزيد من الإهتمام ومزيد من الاتفاقيات والنظم والتدابير التي تحد من هذه التجارة ذات الآثار التدميرية ليس على الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول فحسب، بل على صحة وقيم المجتمعات الحالية وما تحلم به من قيم فاضلة ورفاهية للأجيال القادمة .

ثالثاً: الاتجار بالإنسان : إن الفقر المدقع والعوز المادي القاهر من جانب، والشره للإثراء المادي بكل آليات الفساد من جانب آخر، قد قاد إلى تجارة واسعة في الإنسان عبر الحدود القطرية، بإرادة هؤلاء الفقراء أحياناً وبغير إرادتهم في أحيان أخرى . وتشمل هذه التجارة غير الإنسانية الرجال والنساء والأطفال . ويتم نقل هؤلاء الضحايا طوعاً في بعض الاحيان، وقسراً في معظم الاحيان، ليعملوا كخدم للمنازل، أو عُمال مرتهنين، أو في البغاء . كما يتم دفعهم أحياناً لحمل السلاح في حروب لا يعرفون من أسبابها شيئاً، ليكونوا وقودها وأكثر ضحاياها . يضاف إلى ذلك أن الضائقة الاقتصادية التي تعاني منها بعض الدول قد جعلتها دولاً طاردة لمواطنيها الذين يتطلعون إلى فرص مؤاتية وجاذبة في دول أخرى، الوضع الذي أدى إلى زيادة شبكات الجريمة المنظمة في تهريب المهاجرين بصورة غير قانونية .

ومما يبعث على الأسى أن الاتجار بالإنسان قد تعولم، فاتسعت شبكات المافيا التي كانت تعمل في مناطق محدودة، وسعت لإنشاء أسواق جديدة عبر الحدود لكي يتحقق لها السيطرة وتأمين توافر كل الاحتياجات من هذه التجارة الفاسدة .

ولا يزال علاج هذه المشكلة محدوداً، الوضع الذي مكن مقترفي هذه الجريمة من توسيع تجارتهم غير الإنسانية دون الخشية من تطبيق قوانين أو إجراءآت رادعة . غير أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذا المجال ظل يحظى باهتمام مطرد من المجتمع الإقليمي والدولي في العقود الأخيرة . وكان نتيجة هذا الاهتمام العديد من الاتفاقيات على الصعيد الإقليمي، واتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبر الحدود التي نصت على مجموعة من الإجراءآت لمواجهة ومكافحة الإتجار بالإنسان لاسيما النساء والأطفال، ومعاقبة كافة مرتكبي أنواع الإتجار بالإنسان . وغني عن القول أن هذا المجال الذي يتسم ببشاعة تجارة غير إنسانية لايزال محفوفاً بالمخاطر وبالمخازي وبالمفاسد، ويحتاج إلى تفعيل الاتفاقيات والمزيد من التدابير والنظم الإقليمية والدولية لاجتثاث مسبباته وإنزال عقوبات رادعة على مرتكبيه .

رابعاً، تبييض المال : Money Laundering : إن مصطلح تبييض المال يعني إخفاء المصدر الأساسي للمال باتخاذ سلسلة من الإجراءات تكون نتيجتها أن يظهر المال كأنه آت من مصدر شرعي، وبذلك يتمكن من حصلوا عليه بطرق فاسدة وباقتراف جرائم منظمة عبر الحدود، من استعماله بحرية ومن دون التعرض لملاحقات قضائية .

ولقد كان تبييض المال في بدايته مرتبطاً بجريمة الاتجار بالمخدرات بشكل خاص، إلا أنه الآن ونسبة لنتائج العولمة الاقتصادية قد أصبح مرتبطاً بمعظم الجرائم الاقتصادية المنطلقة من كل بؤر الفساد والجرائم المنظمة على تعددها وتنوعها. لقد استغل المفسدون في هذا الجانب توسع السوق المالي على المستوى العالمي، واستفادوا من الفوارق بين أنظمة وأساليب الرقابة المالية المطبقة داخل الدول، واقتنصوا فرص سرعة نقل المال بالأساليب الالكترونية، فأنشأوا وأداروا شركات تبدو في ظاهرها قانونية لكنها تعمل فعلياً في إطار جريمة غسل المال.

وتشير الدراسات الميدانية في المستويات القطرية والإقليمية والدولية إلى أن الجرائم المالية الملتصقة بغسل المال هي أكثر الجرائم نمواً في العالم لارتباطها الوثيق بكافة أشكال الفساد والجرائم المنظمة عبر الحدود.

ولا تزال النظم والتدابير لمكافحة جريمة تبييض المال محدودة، علماً بأن التطورات الناتجة من الأنظمة المالية العالمية في عصر العولمة قد جعلت القدرة على اكتشاف وحجز المال غير المشروع أمراً في غاية الصعوبة، غير أن ذلك ليس بمستحيل إذا تضافرت الجهود في كافة الأصعدة الإقليمية والدولية، وخلصت النوايا لتفعيل الاتفاقيات والأنظمة التي تحد من أخطار ومهالك غسل المال الذي يدعم ويغذي ويروج لمفاسد متعددة ويحمي شبكات الجريمة المنظمة.

١ .٣ التخطيط في إطار الدولة لمواجهة الفساد العالمي

لقد عنيت الأجزاء السابقة من هذه الدراسة باستكشاف ظاهرة الفساد وآثارها السلبية على كافة القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى كل الأصعدة القطرية والإقليمية والدولية. كما بينت تأثير

العولمة المباشر في تعولم الفساد، واتساع دائرته، وبالتالي اطراد آثاره التدميرية. وخلصت الدراسة إلى إبراز الجهود التي تم التخطيط لها وإنشاء المؤسسات المعنية بتنفيذها لمواجهة الفساد العالمي على كافة الأصعدة.

ويهدف هذا الجزء من الدراسة لإبراز أهمية التخطيط في إطار الدولة لمواجهة الفساد العالمي بكل أشكاله وألوانه. ذلك جهد في رأينا يستوجب رؤية متكاملة تعني بالتخطيط لمواجهة ومكافحة الفساد العالمي بالاستعانة بأربعة محاور أساسية وهي:

١ ـ بناء منظومة النزاهة على مستوى المجتمع.

٢ ـ بناء وتطوير وتجديد الأنظمة والتدابير الإدارية الداعمة للنزاهة والعدالة.

٣ ـ إنشاء المؤسسات المستقلة الهادفة لمكافحة الفساد الإداري.

٤ ـ الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وتبني رؤى ومشروعات المؤسسات الدولية الهادفة لمواجهة الفساد في كافة أشكاله ومستوياته.

أولاً: بناء منظومة النزاهة على مستوى المجتمع: في إطار هذه المنظومة ينبغي وضع الاعتبار الواجب لهذه المكونات والمقومات الأساسية:

١ ـ التزام القيادة السياسية في كل مستوياتها بمحاربة الفساد في جميع الكيانات السياسية والأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإصدار القوانين التي تحرم الفساد وأن تحرص على تطبيقها بحزم.

٢ ـ العمل على توافر بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية تؤدي في إطارها الخدمات دون أية تدخلات غير مرغوب فيها.

٣ ـ تأمين سيادة القانون واستقلالية القضاء .

٤ ـ تأكيد حرية الصحافة بنشر الحقائق وانسياب المعلومات وعدم التعتيم على جرائم المفسدين أياً كان مستواهم .

٥ ـ تثقيف الجمهور وإعلامه بالقوانين المعمول بها . وتنمية الوعي العام بأخطار الفساد وضرورة مجابهته في جميع الجبهات .

٦ ـ بث ثقافة مجتمعية تعظم من قيم الشفافية ، والنزاهة ، والإتقان ، والأمانة ، والصدق والعدالة .

٧ ـ تمكين مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالممارسات المهنية من مباشرة الرقابة والمتابعة للنظم والممارسات بالقدر الذي يؤمن استيفائها لمقومات النزاهة والعدالة .

٨ ـ العمل على توافر بيئة إجتماعية في المدارس والمكاتب والمنازل تحض على إحترام حقوق الآخر ، والمنافسة الموضوعية ، واحترام النظم والقواعد التي تمكن من محاربة الفساد قولاً وفعلاً .

٩ ـ تفعيل دور التجمعات المهنية مثل الغرف التجارية والإتحادات الصناعية والجمعيات الرقابية لمباشرة دورها الرقابي ، ومجابهة الفساد ، وتأمين النزاهة في كل الممارسات .

١٠ ـ العمل لتوافر القنوات الفعالة لتمكين الجمهور من عرض شكاواهم المتعلقة بالخدمات العامة غير الملائمة أو غير العادلة ، وتحديد سقف زمني للأجهزة المعنية للرد على هذه الشكاوي .

١١ ـ تأمين حق المواطن في الحصول على المعلومات الرسمية التي تهمه ، وواجب أجهزة الحكومة أن توفر هذه المعلومات بيسر ، علماً بأن

هذه المعلومات لا تقتصر على القرارات والوثائق الرسمية فقط بل يجب أن تشمل الطريقة أو الطرائق التي اتبعتها الحكومة أو الإدارة العامة للتوصل إلى هذه القرارات .

١٢ ـ العمل بإقرار الذمم المالية للممتلكات والإستثمارات فوق سقف معين للمسئولين الحكوميين، وبما فيها المبالغ بأسماء المعالين، والإقرار بالمصالح المتناقضة إن وجدت لدى موظفي القطاع العام، والتأكيد على ضرورة خضوع موظفي الخدمة العامة وكذلك المسئولين السياسيين للمساءلة عن مصادر هذه الممتلكات .

ثانياً: بناء وتطوير الأنظمة والتدابير الإدارية الداعمة للنزاهة والعدالة: وتهدف هذه الأنظمة الإدارية لدعم وتنمية التوجهات الإيجابية للموظفين، وحضهم على النزاهة فى أداء مهامهم، ومنها:

١ ـ التركيز فى البرامج التأهيلية والتدريبية لكل المستويات الوظيفية على تأصيل وتطوير أخلاقيات ومسئوليات الوظيفة العامة .

٢ ـ إعتماد نظام التدوير الوظيفىJob Rotation خاصة في الوظائف ذات العلاقة المباشرة مع الجمهور، وتقتضى طبيعتها اللجوء إلى السلطة التقديرية في بعض الأحيان .

٣ ـ مراقبة ومتابعة عمليات اتخاذ القرارات بما يمكن من توزيع العمل وتطوير نظم المساءلة بهدف الحد من ممارسات الفساد .

٤ ـ وضع منهجية متكاملة تقوم على مراحل وخطوات محددة لطرح المناقصات، وتوقيع العقود الخاصة بالمشروعات العامة .

٥ ـ تبسيط الإجراءآت، وتفادى التعقيدات والقيود البيروقراطية .

٦ ـ تقييد السلطات التقديرية الواسعة .

٧ ـ مراجعة القوانين لإجراء التعديلات التشريعية والإدارية لتعزيز نظم المساءلة القانونية والمالية والإدارية للحد من فرص الفساد .

٨ ـ تحسين الأجور ماكان ذلك ممكناً بالقدر الذي يؤدي إلى إنخفاض الحافز الدافع للفساد .

٩ ـ القيام بإصلاحات دورية في قطاع الخدمات العامة ، وبما يشمل المراجعة في ضوء الممارسات ، الوضع الذي يعين في مراجعة الهياكل التنظيمية وتجديد أنظمة إدارة المعلومات ، وتطوير أنظمة المراجعة الإدارية والمالية .

١٠ ـ إيجاد أنظمة محددة ودقيقة لمكافحة الفساد الإدارى ، وتحريم كل مظاهره كالرشوة والمحسوبية والاختلاس وسوء استخدام السلطة وغيرها ، ومراجعة هذه الأنظمة دورياً .

١١ ـ إتاحة فرصة التظلم بوسائل سريعة وحاسمة .

١٢ ـ تبادل المعلومات الخاصة بتقنيات وقوانين محاربة الفساد ، وتبادل المواد والوثائق التي صدرت على المستوى الإقليمي والدولي في هذا الشأن .

١٣ ـ مصادرة الممتلكات التي تم الحصول عليها بطرق فاسدة وغير مشروعة .

١٤ ـ التعاون المشترك على المستوى الإقليمي والدولي لمحاربة الفساد ، والسعي للاستفادة في إطار المقياس المعياري Bench- Marking من الأجهزة التي أثبتت الكفاءة والفعالية في محاربة الفساد .

ثالثاً: إنشاء المؤسسات المستقلة الهادفة لمواجهة ومكافحة الفساد الإداري: يأتي في طليعة هذه المؤسسات مؤسسة الرقيب الإداري أو ما يعرف أحياناً بمكتب الادعاء العام والتحقيق في الشكاوي، وهو يمثل جهداً إبداعياً بادرت به السويد عام ١٨٠٩ في محاولة للتوفيق بين جوانب المعادلة الصعبة: السياسة، والإدارة، والمساءلة. لقد رأت السويد قبل غيرها من البلاد في عام ١٨٠٩ أن البيروقراطية تلعب دوراً أساسياً، وأن نفوذها وسطوتها تزيد يوماً بعد آخر، وسيظل هذا الدور ينمو ويتضخم مع كل صبح جديد. ومادامت الإدارة الحكومية ضرورة لايمكن لأي بلد متحضر الاستغناء عنها يصبح الحل الوحيد استحداث نظم تواكب تطورها وتراقب سلطاتها. لهذا رؤي أن نظام الرقيب الإدارى (Justitie Ombudsman) هو النظام الأفضل الذى يحفظ حق المواطن وذلك عن طريق البحث في الشكاوى التي تقدم اليه عن ظلم وقع في أي جهاز حكومى. كما أن له الحق في تفتيش المكاتب الحكومية كي يضمن الإنصاف فى جميع المسائل التي يعالجها الموظفون فى عملهم اليومي.

فى ضوء هذا التصور أثبت نظام الرقيب الإدارى فعالية في السويد، وكسب ثقة بلاد أخرى، فطبقته فنلندا فى عام ١٩١٩ ثم الدنمارك فى عام ١٩٥٥، ونيوزيلندا في عام ١٩٦٢، ثم المملكة المتحدة، وبعدها الولايات المتحدة، وبعض الدول النامية ومنها جزر فيجي وموريشوس، وغيرها.

والرقيب الإداري مستقل استقلالاً كاملاً عن الحكومة. ولايقتصر إستقلاله عن الحكومة فقط، بل حتى البرلمان، وهو الوحيد الذى

يقرر القضايا التى يريد بحثها وليس لأحد الحق في نصحه لإنتهاج طريقة معينة . ونجد أن السلطات التي منحت للرقيب الإدارى في السويد لم تتغير منذ وضعها ، وهى كما أشرنا تشمل الهيئة القضائية والخدمة المدنية .

ولكى يقوم الرقيب بعمله على الوجه الأفضل فقد أعطى الحق في الإطلاع على جميع الوثائق والمكاتبات الحكومية حتى السري منها . كما أن له الحق فى حضور أي إجتماع أو مناقشة يراها ضرورية لاستكشاف أبعاد جديدة في أي قضية يقوم بدراستها . وللرقيب التفويض الكامل لإجراء أي تفتيش يراه مناسباً لكي يلمس بنفسه كيفية سير الحياة اليومية في دواوين الحكومة .

وقد منح القانون الحق للرقيب الإداري لتقديم توصياته بشأن أي تشريع يرى أن فيه بعض العوائق التي ينبغي تلافيها لأنها تحول دون التطبيق التنفيذي السليم ، وعادة ما تكون هذه التوصيات المتعلقة بالتشريع مسجلة في تقرير الرقيب الإداري السنوي الذي يقدمه للبرلمان . ونجد في هذا التقرير تلخيصاً لأهم القضايا التي نظر فيها في غضون العالم ، وتحديداً للجوانب التي يوصي بتطويرها مستقبلاً . وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير يتم توزيعه على جميع المؤسسات الحكومية لكي تتمعن فيما قدم الرقيب من توصيات . ويعتقد المراقبون أن هذا التقرير السنوي قد كان له عظيم الأثر في تكييف الخدمة المدنية والهيئة القضائية على الوجه الأفضل . وما ذلك إلا لأنه يؤثر تأثيراً فعلياً في سلوك رجال الخدمة المدنية فمنهم من يتخذ الحيطة لكي لا يقع في الخطأ ، ومنهم من يراقب التطورات المتجددة التي يشير إلى ها التقرير في أثناء تحليله للقضايا وما اتخذ بشأنها من توصيات .

وإنه لمن الاهمية بمكان كبير أن نثبت أن لمؤسسة الرقيب الإداري العديد من المزايا ومن أهمها :

١ ـ إن الكثير من القوانين التي توضع لتنظيم الأعمال التنفيذية غالباً ما تصاغ في أسلوب عام، يتيح الفرصة للاجتهادات المختلفة في التفسير والتطبيق. ومن هنا تنبع أهمية دور الرقيب الإداري في صياغة تفسير موحد يمكن انتهاجه، ويساعد في ذلك نقده للقضايا التي نظر فيها، وحرصه على تقديم التوصيات إذا كان ذلك ضرورياً لوضع تشريع جديد. نضيف إلى ذلك أن المصطلحات القانونية واللغة التخصصية التي قد تستعمل في مثل هذه القوانين التي تنظم العمل الإداري لا تكون ميسورة الفهم بالنسبة لأشخاص متوسطي الثقافة ناهيك عن الأغلبية الساحقة التي مازالت عندها المصطلحات المتخصصة طلسما يصعب فك رموزه. وإذا تركت مثل هذه الجماعات على حالها فربما نالها الظلم دون أن تدري إلى رفعه سبيلاً. إن من مزايا الرقيب الإداري في هذه الحالة أن يكون حامي حقوق الفرد العادي فهو المدافع والرقيب على حقوقه .

٢ ـ يتميز نظام الرقيب الإداري على نظام المحاكم الإدارية المتبعة في كثير من دول غرب أوربا بأنه أكثر سرعة وإيجابية، فهو أسرع من المحاكم الإدارية في الوصول إلى النتائج، لأن المحاكم عادة تهتم بالجانب القانوني أكثر من تتبعها للعمل الإداري اليومي، وبذلك يكون استخلاصها لنتائج القضايا الإدارية أكثر عسراً ومشقة، ويحتاج إلى زمن أطول نسبياً. والرقيب الإداري أكثر إيجابية لأن النقد الذي يقدمه، والتوضيح الذي يفصله لا يوجد في حكم المحاكم لأن المحكمة تعني في أحكامها بقانونية الأمر أو عدمه،

والعقوبة التي يلاقيها المخطئ. يضاف إلى ذلك أن المحاكم دائماً في حاجة للشاكي الذي يقدم القضية، بينما نجد أن القضايا التي يعالجها الرقيب الإداري ليس بالضرورة أن يكون مصدرها الشاكي المحدد، بل يمكن أن تكون مبنية على ملاحظات الرقيب الإداري أثناء تفتيشه لمكاتب الحكومة، أو من إطلاعه واستماعه إلى أجهزة الإعلام المختلفة التي تعبر عن الرأي العام. وتجدر الإشارة من جانب آخر إلى أن نذكر أن هنالك إحساساً بين بعض الأفراد بأن القضاء امتداد فعلي للبيروقراطية لذلك يفضلون عليه الرقيب الإداري .

٣ـ يخلق نظام الرقيب الإداري شعوراً عميقاً بالثقة بين المواطن العادي وبين رجال الخدمة المدنية والقضاء. إن في رفض الرقيب الإداري للشكاوي المتزايدة غير المدعمة بالوقائع والمستندات، وغير الواقعية التي تصل إلى ه من آن لآخر، قفلاً للباب أمام الشائعات التي تمس المسئولين ومكاتب الدولة .

جوهر الموضوع أن نظام الرقيب الإداري يأتي في طليعة المؤسسات المستقلة المعنية بمواجهة الفساد الإداري. إنه جهد إبداعي بادرت به السويد في عام ١٨٠٩ للتوفيق بين جوانب المعادلة الصعبة : السياسة والإدارة والمساءلة. وقد نظرت العديد من الدول المتقدمة والنامية في مزايا نظام الرقيب الإداري فاهتدت بهذه التجربة المتميزة في إنشاء نظم مماثلة. والرأي عندي إننا في الدول العربية، والتي استشرى فيها الفساد، بحاجة ماسة وعاجلة للنظر في تجربة الرقيب الإداري في الدول الاسكندنافية بهدف الاهتداء بها لإنشاء نظم مماثلة تعيننا

في إرساء دعائم المساءلة، وبناء وتطوير كفاءة وفعالية الأداء في كل أجهزة ومؤسسات الدولة .

رابعاً، الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية وتبني رؤى المؤسسات الدولية الهادفة لمواجهة الفساد العالمي: إن الاتفاقيات الإقليمية والدولية الهادفة لمواجهة ومحاربة الفساد في كافة أشكاله تبرز حقيقة أن هذه الآفة قد أصبحت بمثابة الوباء الذي اخترق كل الدول، وأصبح لابد من التصدي له، وتضافر كل الجهود لمواجهته وتحجيمه والعمل على إزالة كل أسبابه وآثاره التدميرية. وتتمثل الخطوة الرئيسية في هذا الشأن في الانضمام والمصادقة على كافة الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية الهادفة لمواجهة الفساد العالمي، والعمل في ذات الوقت لاتخاذ كل التدابير والإجراءآت التي تضع نصوص هذه الإتفاقيات والمواثيق الدولية موضع التنفيذ الفعلي .

وتأتي في صدارة هذه الاتفاقيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتم التوقيع عليها في المكسيك في ديسمبر من عام ٢٠٠٣ . وقد اعتمدت هذه الاتفاقية توصيفاً للأعمال الإجرامية المعبرة في الوقت الحاضر عن السلوك الفاسد، الوضع الذي أتاح للدول المصادقة والمنضمة لهذه الاتفاقية إمكانية معالجة كل الأشكال المتعددة للفساد حالياً، وما يمكن أن يجد مستقبلاً .

ومن جانب آخر فإن منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة قد عنيت بإعداد وإبرام إتفاقيات خاصة للتصدي لمواجهة الفساد المتمثل في الجرائم المنظمة العابرة للحدود، ومنها الاتفاقيات والمواثيق المعنية بمواجهة ومحاربة تجارة المخدرات، والاتجار بالإنسان، والتجارة غير المشروعة في السلاح،

وكل أوجه الإحتيال والفساد الماثلة والمتوقعة في تبييض المال. ولا جدال، أن المصادقة والانضمام والعمل بموجب هذه الاتفاقيات لا غنى عنه لأي دولة تريد أن تقوم بدور ملتزم وجاد في محاربة كل أشكال الفساد العالمي.

يضاف إلى ذلك أن الأصعدة الإقليمية، في كافة أرجاء العالم، قد أبدت اهتماماً مطرداً لمحاربة الفساد العالمي. ويبدو ذلك واضحاً في العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية ومنها على سبيل المثال: اتفاقية الدول الأمريكية لمناهضة الفساد لعام ١٩٩٦، والعديد من الاتفاقيات والمواثيق الأوربية والآسيوية، والمبادرات الإفريقية لمكافحة الفساد في إطار اتحاد الدول الإفريقية وبالتعاون مع المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وما يماثلها من الوكالات المتخصصة بمنظمة الأمم المتحدة.

وتظل الضرورة ماثلة على مستوى الدول العربية لتفعيل كل الإتفاقيات الثنائية والإقليمية التي أبرمتها لمواجهة الفساد، ووضعها موضع التنفيذ الفعلي. كما عليها من جانب آخر النظر في الثغرات التي يطل منها الفساد على نحو جديد وغير مسبوق. ومن هذه الثقوب التي تقوض في معظم الأحيان جهود الدول العربية في مواجهة الفساد عدم تكامل معايير الولاية القضائية. يثبت ذلك د. داود خير الله بقوله: (يكتسب طرح إشكالية عدم تكامل معايير الولاية القضائية في بعض الدول العربية أهمية إضافية في ظل العولمة الاقتصادية، وتحول الشركات الكبرى من وطنية إلى غير طنية. فتكامل هذه المعايير من شأنه أن يُضيق الخناق على مرتكبي أفعال الفساد بحيث يمكن السلطات المختصة من ملاحقتهم بغض النظر عما قد يلجأون إلى ه من وسائل احتيالية للنفاذ من قبضة الإختصاص القضائي لسلطة دولة ما. فكثيراً ما نرى مرتكبي جرائم الفساد يستفيدون من ثغرات

تشريعية توفر إمكانية تملصهم من ولاية القضاء، إما لنقص في قواعد الولاية القضائية، وإما لتوزع أركان وأفعال جرائم الفساد المنظم بين أكثر من دولة)[1].

ومن زاوية أخرى، فقد شهد العالم في العقود الأخيرة حرص العديد من المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة لمساعدة الدول الأعضاء بالخبرات إذا طلبت المساعدة لمواجهة ومكافحة الفساد. ويأتي في طليعة هذه المنظمات، المؤسسات المالية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمنظمة الإقتصادية للتعاون والتنمية (OECD)، وغيرها. إنه لمن الضرورة بمكان كبير أن تعنى الدول العربية باستراتيجيات هذه المؤسسات، وما يماثلها من مؤسسات إقليمية على المستوى العربي والإفريقي لزيادة قدراتها وإمكاناتها وإثراء تجاربها في مواجهة الفساد العالمي.

ولابد لنا أيضاً الإشادة بالجهود الرائدة والمبتكرة لمنظمة الشفافية العالمية التي كان لأبحاثها ودراساتها وتقاريرها السنوية عظيم الأثر في مواجهة الفساد العالمي، فضلاً عن مساعداتها الفنية التي تقدمها لمنظمات المجتمع المدني في كل الدول لزيادة قدراتها وإمكاناتها لمحاربة الفساد. إن حفز وتشجيع الدول العربية للمجتمع المدني لإنشاء منظمات قومية مماثلة National Chapters وتأمين صلاتها وتفاعلها مع منظمة الشفافية العالمية من شأنه أن يثري ويعضد جهودها في التصدي لمواجهة الفساد العالمي.

---

(١) د. داود خير الله: نفس المرجع السابق، ص (١٠٦).

خاتمـــة

شهد العالم منذ منتصف القرن الماضي اتساعاً لدائرة الفساد، وإزدياد حلقاته، وترابط آلياته، وعمق تأثيره السلبي الخطير على كل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وفي مختلف الأصعدة القطرية والإقليمية والدولية. ويعود هذا الإنتشار السرطاني للفساد في المكان الأول لنتائج العولمة القائمة على زيادة وتوسيع التكامل الاقتصادي العالمي بالقدر الذي يجعل عزل الاقتصادات الوطنية عما حولها أمراً مستحيلاً. لقد أصبح عالم اليوم بمثابة قرية كونية تعيش نتيجة لثورة الاتصالات والمعلومات في تبادل وتكامل، وما عاد بإمكان أي دولة أن تعيش كجزيرة منعزلة بمعزل عن تأثير التحولات والتغييرات العالمية .

إن الفساد وما يتصل به من جرائم منظمة قد تفاقم وإزدادت آثاره المدمرة عمقاً، وعلى كافة الأصعدة في ظل العولمة وتحت مظلة التطور التقني المتصل والمتمثل في وسائط الاتصالات الإلكترونية. أتاح هذا الوضع للمفسدين فرصاً أكبر للحراك السريع، وللتمويه، ولعقد الصفقات، ولمزيد من التنسيق بين بؤر ومافيات الجرائم المنظمة المتمثلة في التجارة غير المشروعة للسلاح، وفي التجارة بالإنسان، وفي تجارة المخدرات، وفي تبييض المال الناتج عن كل هذه المفاسد. لكل ذلك فقد تجاوز الفساد في عالم اليوم الممارسات الفردية، وأصبحت ممارساته تتم من خلال أطر شبكية تمثل مافيات منظمة. ولهذا فقد صارت الممارسات الفاسدة نظاماً مؤسسياً يتشكل في إطار تلك المنظومات الشبكية .

إزاء هذا الوضع أصبحت ظاهرة الفساد وما تستبطنه من ممارسات غير مشروعة وجرائم مخترقة للحدود بين الدول، في موقع الصدارة وموضع

الإهتمام على كافة الأصعدة القطرية والإقليمية والدولية بغية استكشاف السبل والوسائل، وإبرام الاتفاقيات، ووضع الإستراتيجيات والخطط لمواجهة كافة أوجه الفساد. لقد تضافرت جهود الحكومات، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات والوكالات الدولية والإقليمية بغية ابتداع ما يمكن من اتفاقيات، وتدابير ونظم وإجراءآت لمواجهة وتحجيم الفساد .

إن المنظور الأساسي لهذه الدراسة يقوم على تقصي ظاهرة تعولم الفساد، واستكشاف آثاره التدميرية على كافة المحاور والمستويات، وتوضيح الجهود المبذولة دولياً وإقليمياً لمواجهته ومكافحته. كما عنيت الدراسة أيضاً بتحديد بعض المحاور العملية التي يمكن أن تنتهجها الدول العربية بغية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي على مختلف أشكاله.

المراجع

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

خير الله ، داود ، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤ .

سرور ، فتحي، العولمة والفساد والجريمة المنظمة، الإهرام الإقتصادي، العدد (١٦٠٠)، ٩ سبتمبر ١٩٩٩ .

السيد ، مصطفى كامل، (محرر) : الفساد والتنمية، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ١٩٩٩ .

شحاتة ، إبراهيم ، وصيتي لبلادي، القاهرة، دار الملايين للنشر والتوزيع ١٩٩٧ .

الطيب ، حسن أبشر ، إشكالية الإصلاح والتطوير الإداري، الكويت، ذات السلاسل ١٩٨٩ .

عبد اللطيف ، عادل ، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤ .

الفضيل ، محمود عبد ، مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤ .

فوزي ، سامح ، المساءلة والشفافية : إشكالات تحديث الإدارة المصرية في عالم متغير، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٩ .

لاكوم ، بيير، الفساد، ترجمة سوزان خليل، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، ١٩٩٩ .

يوت اليوت ، كيمبرلي آن ، الفساد والإقتصاد العالمي ، ترجمة محمد جمال إمام، القاهرة، مركز الغهرام للترجمة والنشر، عام ٢٠٠٠م .

ثانياً: المراجع الأجنبية

Adam Bouloukos & others: A Transnational Organized Crime in Europe and North America: Towards a Framework for Prevention in: Report on the Sixth United Nations Survey on Crime Trends and Criminal Justice Systems, (New York, Criminal Justice Press 2003) P. 176.

Ann M. Florini, The Politics of Transparency, Paper prepared for the Annual World Bank Conference on Development Economics, Washington D.C, April 28-30, 1999.

Resolution 51/99 Action against Corruption, Resolution adopted by the General Assembly, 1997.

W. Pattii Amaah & others, Combating Corruption, (Washington D.C. World Bank, 1999) P. (2).